وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ١٦ لسنة ٢٠١٣ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٣

مدير عام إدارة شئون الغرف المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٢/١٢/٤ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٣ ؛

وعلى مذكرة إدارة الموازنات المؤرخة ٢٠١٣/٣/٥ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٦١٨٢٣٥٤ ج (فقط ستة ملايين ومائة واثنان وثمانون ألفًا وثلاثمائة وأربعة وخمسون جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٥٥٦٩٣٩٢ ج (فقط خمسة ملايين وخمسمائة وتسعة وستون ألفًا وثلاثمائة واثنان وتسعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٦١٢٩٦٢ ج (فقط ستمائة واثنا عشر ألفًا وتسعمائة واثنان وستون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٣/٣/٥

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ / آمال السلاموني